والنهاية ان بقي رقته قيد للاطلاق المذكورة وقوله بخلاف متعلق بقوله اوغيرا وصافه ما غير احدها اى احد اوصافه نجس فان المراد بالموصول في قوله عليه التلاقوم الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه هو النجس لان الطاهر لا ينجس طاهرا او بجار عطف بماء ينعقد واختلف في تفسير الماء الجاري فاختير ههنا مختار الهداية والكافي وهو ماء يذهب ببنة وقع فيه نجس لم ير اى لم يدرك اثره وهو اللون والطعم والرائحة حتى ان رأى لم يجز استعماله اوما في حكمه اى الجاري وهو عشر في عشر اى عشرة اذرع في عشرة بذراع الكرباسي بحسب الطول والعرض واختلف في قدر العمق والصحيح ان يكون بحيث لا يحسر اى لا ينكشف ارضه بالكف المتوضي وقيل للاغتسال فاذا لم يتنجس كل هل يتنجس موضع الوقوع ان كانت مرئية يتنجس والا فلا وعند مشايخ العراق يتنجس فيهما وقد يعتبر ماهو بقدرة بان يكون له طول وعمق ولا عرض له لو بسط صار عشرا في عشر لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية بل قال ابو سليمان لا يتوضاء به لان النجاسة تصل الى الارض وقال ابو نصر يتوضاء به لان اعتبار العرض وان اوجب التنجس لكن اعتبار الطول لا يوجب فلا يتنجس هو اى كونه طاهرا هو المختار لما قال ابو سليمان كذا في عيون المذاهب والظهيرية الحوض اذا كان اقل من عشر في عشر لكنه عميق فوقعت فيه النجاسة حتى تنجس ثم انبسط وصار عشرا في عشر فهو نجس ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر في عشر ثم اجتمع الماء فصار اقل من عشر في عشر فهو طاهر كذا في الثاتارخانية الحوض المدور يعتبر فيه ستة

قوله بخلاف اذا اخر احد اوصافه نجس المذكور في الكتاب ان غير الحكم الماء الجاري والمفهوم من هذا الكلام بسياقه وسياقه ان حكمه حكم قوله الجاري كيف والماء القليل يتنجس بوقوع النجاسة وان لم يتغير احد اوصافه قوله فهو نجس لزم الحديث وارد في حكم الماء الجاري وما في حكمه كما لا يخفى على الفطن القريب حاشية حمدية

قوله لم ير اثره او ير اثره هذا التحقيق بقوله الرائحة والطعم عبارة العموم بقوله او بالرائحة والاحسن التحقيق بدلالة قوله لم ير اثره فعلم انه اراد لم ير النجس ذا كانت مرئية بقرينة الحكم على نفسه بالتنجس اذا كانت مرئية بما تحته لا على انه ذهب حكمه كما زعم بعضهم اقول لا يسلم اختصاص هذا الحكم بما تحته بل عام للجميع لما فاد الذين ان العموم يرجع الكمال وقال تلميذه ان الجميع حكمه انه المعنى وقوله فالظاهر واقره المصنف وغيره لكن يابى عنه العبارات بعد المصنفات عن الانصاف وعليه الفتوى وقيل ان فوق عليك نصفه فاكثر لم يجز والا فلا حمدية

وغير قوله وان كانت مرئية مثل الخثة والروث ونحوها وان كان الغير كثيرا فانه لا يتوضاء به من اسفل الماء الذي وقعت فيه النجاسة وكيف يتوضاء من الماء الذي تتوضاء منه وان كان الغير صغيرا يجتمع بالتحري بالخفة بان يجري الماء على النجاسة ثم يجري عليها جميع الماء فانه لا يجوز التوضي استعمل ذلك الماء كان يجري عليها بعض الماء فان كان يجري على النجاسة اكثر الماء فهو نجس وان اقل فطاهر وان نصف بجوز والاحوط عدم التوضي القاع ملخصا

وثلثون ذراعا هو الصحيح فان هذا المقدار اذا ربع كان عشرا في عشر لان الدائرة اوسع الاشكال وهو معتبر عند الحساب كذا في الظهيرية لا اى لا يجوز ان تما الرواية بالقصر على انها موصولة اعتصر من نجر واختلف في القاطر من الشجر في الهداية ما يقطر من الكرم يجوز به الوضوء وفي المحيط لا يتوضاء بماء يسيل من الكرم لكمال الامتزاج او اعتصر من ثمر لان كلا منهما ليس بماء مطلق اذ لا يتبادر اليه الذهن عند الاطلاق ولا يجوز ايضا بماء بالمتزال طبعه وهو التسيلان والارواء والانبات بالطبخ كشراب الزبيب اى مثال لما اعتصر من شجر وهذه العبارة احسن مما قيل كالاشربة على عمومه منكل والخل مثال لما اعتصر من ثمر والمرق مثال لما زال طبعه بالطبخ او بغلبة غيره عليه ولم يمثل له لان عباراتهم في المختلفة وروايتهم في الظاهر متخالفة فلا بد من ضابطة تعرف بها حقيقة الحال فاتضح لما يتلى عليك من المقال وهي ان المطهر هو الماء المطلق فزوال الطلاقه اما بكمال الامتزاج او بغلبة الممتزج الاول اما بالطبخ بطاهر لا يقصد به التنظيف او بتشرب النبات بحيث لا يخرج بلا علاج والثاني اما ان يكون المخالط جامدا او مائعا فالاول ان جرى على الاعضاء فالغالب الماء والثاني اما ان لا يخالف الماء في صفة من اللون والطعم والرائحة او يخالفه في جميعها او بعضها فالاول كالماء المستعمل على قول من قال بطهارته والمستخرج من النبات بالتقطير يعتبر فيه الغلبة بالاجزاء والاثر اي غير الثلاث او الثنتين لم يجز الوضوء به والا جاز وان خالفه في صفة او صفتين يعتبر الغلبة من ذلك

قوله كشراب الزبيب الطلاق الشراب مع كونه من النبات على ما فسره والوجه ان لما ادخل نبات ساء فشرب كما قيل قوله على عمومه منكل اذ الاشربة في الاصل انتج كل ما يشرب فشمل نحو ماء الكمثرى وغيره والمقصود هنا ان المختص من شرب الزبيب كما يفهم من الايضاح فافهم قوله لا يقصد به التنظيف كان تنشأ وصابون جاز انه بقي تقشه حاشية حمدية

قوله نصيح وقيل عشر اربعة وقيل ثمانية والاربعون فقط عن كمال المختار شرحه والربعون قوله الرواية بالقصر بمعنى جهة عدم كونه بهذه المعصرات ماء حقيقة والهذا يجيء ثانيا فيده بالمتزال ذهنا ماء حقيقة حمدية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)